

Distr.: General
12 January 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة التاسعة والأربعون

فيينا، ١٣-١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز برنامج المخدرات بمكتب الأمم المتحدة

ودور لجنة المخدرات بوصفها جهازه التشريعي

تعزيز برنامج المخدرات بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ودور لجنة المخدرات بوصفها جهازه التشريعي

تقرير المدير العام**

الملخص

أعد هذا التقرير عملاً بقراري اللجنة المعنية بالمخدرات ٢/٤٨ و ٣/٤٨. وهو يقدم عرضاً إجمالياً لما أُجري من أنشطة تستهدف تيسير أعمال اللجنة في قيامها بدورها بوصفها الجهاز التشريعي لبرنامج المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كما تستهدف مواصلة عملية إصلاح ذلك المكتب، ويورد وصفاً للوضع الراهن للجهود المبذولة لكفالة سبل تمويل طوعي يمكن التعويل عليها والتنبؤ بها.

* E/CN.7/2006/1

** يضع هذا التقرير في الاعتبار ما أُجري مؤخراً من مشاورات.



المحتويات

الصفحة	الفقرة	
٣	١	أولا - مقدمة
		ثانيا - تيسير الحوار بين الدول الأعضاء وبرنامج المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
٣	٧-٢	ثالثا - العمليات والإدارة
٤	١٥-٨	رابعا - تمويل برنامج المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
٦	٢٢-١٦	

أولا - مقدمة

١ - في قرارها رقم ٢/٤٨ المعنون "تعزيز برنامج المخدرات بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ودور اللجنة المعنية بالعقاقير المخدرة بوصفها الهيئة الرئاسية للبرنامج"، طلبت اللجنة المعنية بالعقاقير المخدرة من المدير التنفيذي أن يرفع إليها في دورتها التاسعة والأربعين، تقريراً بشأن ما أحرز من تقدم في تنفيذ إصلاحات الإدارة والميزانية. وفي قرارها رقم ٣/٤٨، المعنون "تحقيق تمويل طوعي مضمون ويمكن التنبؤ به لبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات"، طلبت اللجنة إلى المدير التنفيذي أن يبلغها ما يحدّد من تقدم في الحصول على تمويل طوعي مضمون ويمكن التنبؤ به.

ثانياً - تيسير الحوار بين الدول الأعضاء وبين برنامج المخدرات الذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٢ - في قرارها رقم ٢/٤٨، أعادت اللجنة التأكيد على قرارها ١٦/٤٤ و ١٧/٤٥، و ٤٦/٨، و ٣/٤٧، حيث طالبت بمواصلة إدخال تحسينات على الإدارة وتعزيز الحوار مع الدول الأعضاء بهدف الإسهام في مواصلة البرنامج وتعزيز تنفيذه.

الإجراءات المتخذة

٣ - استمرت المبادرات الرامية إلى مواصلة وتعزيز الحوار مع الدول الأعضاء بغية تيسير قيام اللجنة بتقديم إرشادات بشأن الأولويات والإدارة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) فيما يتعلق ببرنامج المخدرات العائد إليه. ومنذ اختتام الدورة الثامنة والأربعين للجنة، وتنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٢٥٠/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٥، عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات فيما بين الدورات وستة اجتماعات لمكتبها الموسّع. وفي اجتماعات ما بين الدورات، قدمت اللجنة معلومات عن متابعة دورتها الثامنة والأربعين، وبخاصة فيما يتعلق بما اتخذته من قرارات، وبدراسة المجلس لتقريرها.

٤ - وعلى سبيل التحضير لدورتها التاسعة والأربعين، عمدت اللجنة أثناء اجتماعاتها فيما بين الدورات إلى استعراض البنود التنفيذية والمعارية في جدول أعمالها المؤقت، ومشروع برنامج عملها، وترتيبات تنظيمية أخرى، بما في ذلك اختيار الموضوعات للحوار الموضوعي المزمع لدورتها التاسعة والأربعين، وتوفير التوجيه لسياسة المكتب في تنفيذ برنامج المخدرات.

٥ - وحظيت باهتمام خاص عملية إعداد الميزانية المتكاملة للمكتب لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، على سبيل التحضير للدورة الثامنة والأربعين المستأنفة. وأثناء اجتماعات ما بين الدورات، قدمت الأمانة عرضاً مسبقاً لموجز الميزانية المتكاملة لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ التي اتبعت نهجاً متكاملًا إزاء منع المخدرات غير المشروعة والجريمة والإرهاب، كما قدمت تقرير المدير التنفيذي بشأن الميزانية المتكاملة لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (E/CN.7/2005/12 and Add.1).

٦ - وأثناء الدورة الثامنة والأربعين المستأنفة، وافقت اللجنة على الميزانية المتكاملة لمكتب الأمم المتحدة لمنع المخدرات والجريمة (UNODC)، وانتخبت أعضاء مكتبها للدورة التاسعة والأربعين.

٧ - وعملاً بقواعد الأمم المتحدة لتنظيم إصدار الوثائق الخاصة بالاجتماعات الدولية الحكومية، أتيحت للدول الأعضاء وثائق الدورة الثامنة والأربعين للجنة، قبل تاريخ انعقاد الاجتماع بستة أسابيع، كما نشرت تلك الوثائق على موقع الويب العائد إلى المكتب.

ثالثاً - العمليات والإدارة

٨ - أحاطت اللجنة، في قرارها ٢/٤٨، علماً بتقارير وحدة التقييم المستقلة، وشجعت المدير التنفيذي على تنفيذ التوصيات التي تضمنتها تلك التقارير، وطلبت منه أن يعمل على أن يصبح التقييم جزءاً لا يتجزأ من تصميم كافة مشاريع الـ UNODC، ورحبت بإنشاء وحدة للتخطيط الاستراتيجي في الـ UNODC، وتطلعت إلى وجود استراتيجية متوسطة الأجل تبرز وتوجه صياغة البرنامج وتقديم خدمات شاملة؛ وشجعت الاستعراض المتواصل للإدارة المالية بهدف استحداث مينة وإدارة قوامهما النتائج المتوقعة.

الإجراءات المتخذة

٩ - في آب/أغسطس ٢٠٠٥، نشرت وحدة التقييم المستقل تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٤. وأحاطت الإدارة علماً بتوصياتها، وأبلغت استجابتها لتلك التوصيات في ثلاث مجموعات: الإدارة الاستراتيجية؛ ودورة المشاريع؛ والموارد. ويتناول هذا القسم من التقرير المجموعتين الأوليين، بما في ذلك العمليات والإدارة، أما المجموعة الثالثة، وهي الموارد، فيتناولها القسم "رابعاً".

١٠ - وقد تمت المرحلة الأولى من استعراض الأولويات التنفيذية للـ UNODC: خطوط توجيهية للأجل المتوسط، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وتم فيها تقييم تنفيذ الأولويات العملية على امتداد السنوات الثلاث الأخيرة. وكان التقييم عملية تشاركية ضمت متقاعدين من كل من الشعب الأربعة للـ UNODC، وتضمنت حلقة تدارس للممثلين الميدانيين، ومقابلات مباشرة مع مديرين كبار، و ٣٧ إجابة تحريرية على أسئلة استجواب حول الموضوع. وكان قوام عنصره التحليلي استعراضاً شاملاً للوثائق ذات الصلة. وتشمل نتائج الاستعراض، التي ستبلغ للدول الأعضاء في الوقت المناسب، استنتاجاً مؤداه أن الأولويات التشغيلية لا تزال صالحة بوصفها مبادئ تنظيمية، وإن لم تكن قد نُفذت إلا جزئياً فحسب. وثمة حاجة إلى ترجمة المبادئ إلى استراتيجية وأولويات، وكذلك إلى ضمان المراقبة المستمرة لتنفيذها. وينبغي السعي إلى مزيد من التوافق بين جداول أعمال وتقويم مختلف الهيئات الرئاسية للـ UNODC. كما أن الـ UNODC ينبغي لها أن تواصل دعم هويتها ورسالتها المهيتين وإثراء قاعدتها المعرفية لكي تتمكن من تقديم الخبرات المتخصصة في مجالات اختصاصها ذات الأولوية، وكذلك في مواضيع أخرى ناشئة وذات صلة بالأخطار والتحديات التي تواجه العالم، يجب أن تجاري كلا من التمويل والمينة وتعكس استراتيجية الـ UNODC وأولوياتها.

١١- وستركّز المرحلة الثانية من ذلك الاستعراض، التي ستبدأ عند الانتهاء من صياغة التقرير الحالي، على تهذيب الأولويات التنفيذية في مجالات مواضيعية وجغرافية محددة، والتحقق من مراقبة تنفيذها. وسيتواصل إرساؤها على مشاورات مع جميع الأطراف الداخلية والخارجية ذات المصلحة. وبحلول آذار/مارس ٢٠٠٦، سيكون في حوزة الـ UNODC استراتيجية وقائمة أولويات.

١٢- ويشكل استعراض أولويات التشغيل جزءاً لا يتجزأ من المشروع الأطول أجلاً والرامي إلى استحداث إدارة لمكتب المخدرات والجريمة قوامها النتائج. وكثيرة هي الحكومات والمنظمات الدولية التي اعتمدت الإدارة القائمة على النتائج باعتبارها استراتيجية لبلوغ النتائج وتكثيف المساءلة. والإدارة القائمة على النتائج، إذ تنهض على رؤية استراتيجية لنمو المنظمة وتطورها، تعدّ أداة لتعزيز التغيير في ثقافة وأسلوب الإدارة التنظيمية، وتوفّر إطاراً قياسياً لتحسين أداء المنظمة.

١٣- ويتمثل البعد الآخر لإصلاح الإدارة في الـ UNODC، في برنامج تنمية مهارات إدارة دورة المشاريع، الذي استهل في عام ٢٠٠٤. ويستهدف المشروع تنمية وتعزيز قدرة ومهارات إدارة دورات البرامج والمشاريع بهدف الارتقاء بنوعية تصميم البرامج والمشاريع ومراقبتها بحيث تعمل الـ UNODC بمزيد من الكفاءة والفعالية. وينقسم المشروع إلى أربع مراحل: مرحلة تشخيصية، ومرحلة معيارية، ومرحلة تدريبية، ومرحلة تدريب على الحاسب الإلكتروني. ولا يقصد بالمشروع أن يكون قائماً بذاته بل أن يشكل جزءاً من مجموعة من المبادرات الجارية هدفها التغيير من أجل التوصل إلى إدارة قائمة على النتائج، واستعراض أولويات التنظيم، وتطوير استراتيجية تنظيمية، على نحو ما ورد فيما تقدم.

١٤- وقد تمت الآن مرحلة التشخيص على أثر إجراء مقابلات مفتوحة، ومناقشات، ومسح للمكاتب الإقليمية، وتحليل لوثائق الـ UNODC. وقد أبدى جميع الموظفين الذين شاركوا في مرحلة التشخيص رغبة قوية والتزاماً بالشروع في عملية تغيير تفضي إلى إصلاح للأسلوب الذي تُسير به الـ UNODC عملها. ويجري الآن النظر في التقرير التشخيصي من جانب القائمين على إدارة الـ UNODC التي تعد توصيات بشأن تحسين أجزاء شتى من دورة المشاريع وكذلك تحسين إدارتها. وما أن تُقبَل تلك التوصيات حتى ينتقل البرنامج إلى مرحلته المعيارية.

١٥- وتتمثل النتائج الرئيسية المتوقعة من المرحلة المعيارية في تحليل الثغرات الماثلة في المهارات؛ ومعالم الطريق إلى دورة مشاريع جديدة؛ والعناصر التي تسفر المرحلة التشخيصية عن ضرورة توافرها (على سبيل المثال، فكرة المشروع، وثيقة المشروع... الخ)؛ خطوط رائدة إلى كيفية إعداد المشاريع باستخدام الإطار المنطقي كأداة للتصميم؛ صيغة لتحويل وثيقة المشروع إلى مشروع قابل للتنفيذ ويتضمن نظام رصد يستخدم كأداة من أدوات إدارة المشروع؛ إدراج التقييم بوصفه جزءاً لا يتجزأ من تطوير المشروع؛ ومواد التدريب اللازمة لموظفي المقر والميدان من أجل تمكينهم من تطبيق مستخرجات ومنتجات المرحلة المعيارية.

رابعاً - تمويل برنامج المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

١٦- طلبت اللجنة بقرارها ٣/٤٨ من المدير التنفيذي أن يواصل جهوده الرامية إلى توسيع دائرة الجهات المانحة لصندوق برنامج مكافحة الدولية للمخدرات التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك وعلى الأخص، الصناديق ذات الأغراض العامة، والصناديق المخصصة لدعم الميزانية؛ كما طلبت من المدير التنفيذي أن يحيط الدول الأعضاء علماً بانتظام بأوجه استخدام الأموال المخصصة للأغراض العامة على نحو ما تبينه "الخطوط الرائدة لاستخدام الأموال المخصصة للأغراض العامة" (قرار اللجنة ٢٠/٤٤، المرفق)، ولا سيما المهام/الوظائف الرئيسية التي مُوِّلت من تلك الأموال؛ ودعت اللجنة الدول الأعضاء التي استفادت من المعونة الفنية التي قدمتها الـ UNODC، إذا كان باستطاعتها أن تفعل ذلك، أن تساهم بتوفير الهياكل الأساسية اللازمة، من خلال آليات متفق عليها لتقاسم التكاليف، أو بتخصيص أموال وطنية لمشاريع تنفذ بالتشارك مع المكتب؛ وشجعت الدول على أن تنص على نسبة هامة ومحددة من أموال الأغراض العامة في إجمالي مساهمتها الطوعية، أو أن تحدد نسبة من إجمالي مساهمتها الطوعية تخصصها لدعم الميزانية؛ وحثت المدير التنفيذي على أن يحقق بفضل كفاءة الأداء وفورات يمكن أن تؤدي إلى خفض التكاليف الإدارية للمكتب؛ وطلبت منه أن يرصد النسبة بين الأموال المخصصة وأموال الأغراض العامة. وفي قرارها ٣/٤٨ طلبت اللجنة أيضاً من المدير التنفيذي أن يرفع تقريراً إلى دورتها التاسعة والأربعين عما بذله من جهود لتنفيذ أحكام القرار ٩/٤٦ حيث دعت اللجنة المدير التنفيذي إلى أن يدرس تأثير تمويل محتمل للمكاتب الميدانية في إطار مشاريع عوضاً عن تمويلها من صناديق الأغراض العامة، وأن يستكشف سبل ووسائل الحصول على هبات مالية من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وشجعت المدير التنفيذي على مواصلة استكشاف وسائل تجديدية أخرى لزيادة الموارد المتاحة لبرامج مكافحة المخدرات.

١٧- تضمن تقرير المدير التنفيذي بشأن الميزانية المجمعة لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ للـ UNODC (E/CN.7/2005/12 and Add.1) معلومات عن أوجه استخدام أموال الأغراض العامة، وكذلك عن تدابير الكفاءة الرامية إلى خفض التكاليف الإدارية للمكتب. وأورد المدير التنفيذي، فضلاً عن ذلك، معلومات عن الوضع الراهن للدول الأعضاء المستفيدة من المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب، والتي تساهم في تكاليف البنية الأساسية. وأورد المدير التنفيذي، فضلاً عن ذلك، معلومات عن الوضع الراهن للدول الأعضاء المستفيدة من المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب، والتي تساهم في تكاليف البنية الأساسية، وكذلك بشأن اقتراحات لتحويل الإنفاق عن أموال الأغراض العامة.

١٨- واشتملت تدابير توفير التكاليف أثناء عام ٢٠٠٥ قصرَ تمديد العقود على ما لا يزيد عن سنة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا - موظفي الـ UNODC/UNOV، اعتباراً من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥؛ وتجميد تعبئة موظفين من الخارج بالنسبة لجميع الوظائف الشاغرة في UNODC/UNOV، المعلن عنها أو المزمع الإعلان عنها، على أن تُطلب موافقة اللجنة التنفيذية على أي استثناء من هذه القاعدة؛ وتعليق حشد المستشارين على حساب أموال الأغراض العامة؛ ونقل الموظفين إلى وظائف تموّل من ميزانية المشاريع، مع مراعاة اعتبارات

الجدارة والمؤهلات؛ وإعادة النظر في وظائف الـ (UNOV)/UNODC التي يحال شغلها إلى التعاقد بهدف إفساح المجال أمام الموظفين الذين يشغلون وظائف ممولة من أموال الأغراض العامة وتقرر إلغاؤها. وعلاوة على ذلك؛ فإن الـ UNODC بصدد النظر في إمكانية إعادة توظيف موظفي المكاتب الميدانية المتضررين، شريطة استيفائهم لمعايير الجدارة والأداء، في وظائف مشاريع أو وظائف شاغرة أخرى، كما أنها بصدد النظر في سياستها الخاصة بتناوب الموظفين على الوظائف، مع إمكانية التوقف عن شغل الوظائف عندما تترتب على سياستها تلك آثار على الميزانية.

١٩- وفيما يتعلق بتجنيب أموال الأغراض العامة عبء مصروفات إضافية، تُفُذت التدابير التالية: من تكاليف مقار المكاتب الميدانية (١,٥ مليون دولار سنوياً)، ينشأ مبلغ ٠,٦ مليون دولار في بلدان متوسطة الدخل: الاتحاد الروسي، إيران (جمهورية ... الإسلامية)، البرازيل، تايلند، جنوب أفريقيا، كولومبيا، مصر المكسيك. وقد استهلكت مع تلك البلدان مناقشات تستهدف الحصول على أموال وطنية لهذا الغرض. ووافق كل من الاتحاد الروسي وكولومبيا والمكسيك على ذلك وقدم أموالاً أو مبادئ دون تقاضي إيجارات عنها، وذلك على سبيل الإسهام عن عام ٢٠٠٦ في التكاليف التشغيلية للمكاتب العاملة في كل من تلك البلدان. وفي جميع المكاتب الميدانية، يزداد نصيب أنشطة مكافحة الجريمة في تلك النفقات. وفي الميزانية المجمعة لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والتي أعدت استناداً إلى إحصاءات عبء العمل، يبلغ نصيب أنشطة مكافحة الجريمة ١٣ في المائة من ميزانية الهياكل الأساسية للمكاتب الميدانية. ومن المزمع دفع التكاليف الناجمة عن ذلك من أموال دعم البرامج ذات الصلة بمشاريع الجريمة ومن أموال الأغراض العامة العائدة إلى برنامج الجريمة. وقد خصص نحو ١,٣ مليون دولار من أموال الأغراض العامة المخصصة لبرنامج الجريمة لميزانية البنى الأساسية للمكاتب الإقليمية لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وخصص من أموال الأغراض العامة العائدة إلى برنامج المبادرات مبلغ مماثل لدعم مبالغ الاحتياطي الآخذة في التضاؤل. وفي مقر المنظمة ستستخدم البرامج العالمية التي تجتذب مخصصات كافية ذلك التمويل لإنشاء وظائف للأغراض العامة في حدود جداول الموظفين المرخص بها.

٢٠- وعملاً بالخاصية ٤ للقرار ١٤/٤٨ الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين المستأنفة، بشأن تحميل مخصصات المشاريع ٦ في المائة من تكاليف البنى الأساسية للمكاتب الإقليمية، يود المدير التنفيذي أن يلفت انتباه اللجنة إلى أن الممارسة المعتمدة في برامج الأمم المتحدة للمساعدة الفنية فيما يتعلق بتكاليف المكاتب الميدانية المحلية، كمكاتب الموظفين المحشودين محلياً أو إيجار المباني (ومع ما يتصل بذلك من تكاليف التشغيل)، والسيارات ومحروقات مولدات الطاقة والتوريدات وقطع الغيار وتكاليف الصيانة والمعدات - تتمثل في تحميلها على المشاريع التي ينفذها المكتب الميداني المعني. وحتى ذلك الحين، كانت الـ UNODC تحمّل بعض هذه التكاليف المباشرة - وليس كلها - على المشاريع. ثم تطورت الممارسات المحلية التي لم تعد غير متسقة فحسب، بل تتطلب نقل حوالي ٢,٥ مليون دولار من الموارد غير المخصصة من المقر إلى المكاتب الميدانية، لدعم البنى الأساسية للمشاريع. وكبديل، أو مكمل، لنموذج المساهمات المقترح بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ في اجتماع ودي عقده كبار المانحين، يقترح تطبيق

صيغة قوامها الاحتياج، ومؤداها تحميل البنية الأساسية للمكتب الميداني تكاليف مشاريع معينة ومن ثم خفض العجز السنوي في تكاليف البنى الأساسية للمكاتب الميدانية بقرابة ٢,٥ مليون دولار. وكان هذا العجز يغطي في الماضي بإعانات من صندوق للأغراض العامة. وقد أدى هبوط مستوى المساهمات في صندوق الأغراض العامة وما صاحبه من زيادة في المساهمات المرصودة إلى إبدال تلك الترتيبات العشوائية بترتيبات أكثر انتظاما وشفافية بهدف تحقيق استرداد كامل لتكاليف البنى الأساسية التي تتكبدها المكاتب الميدانية، وذلك بتحميل التكاليف المباشرة وتكاليف غير مباشرة أخرى على ميزانيات جميع المشاريع.

٢١- والعجز المقدّر بـ ٢,٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٦ في الهياكل الأساسية للمكاتب الميدانية يعادل تقريبا ٦ في المائة من الأموال المرصودة للمشاريع التي تنفذها مكاتب الـ UNODC الميدانية. لذلك يقترح استرداد هذا العجز بتطبيق تلك النسبة على صافي جميع مخصصات ميزانية المشاريع (أي بعد استبعاد تكاليف دعم البرنامج التي تبلغ نسبتها ١٣ في المائة). ومن الممكن عوضا عن ذلك، إضافة مبلغ معادل إلى ميزانية كل مشروع معني بغية استرداد تكاليف الهياكل الأساسية للمكاتب الميدانية. والأسلوب الثاني هو الأسلوب المتبع في المشاريع التي تمولها اللجنة الأوروبية على الرغم من أنه أكثر تعقيدا من وجهة النظر الإدارية.

٢٢- وتغطي نسبة الـ ١٣ في المائة التي تمثل تكاليف دعم البرنامج مختلف التكاليف غير المباشرة للمشاريع، التي يذكر منها على سبيل المثال الموظفون الميدانيون الدوليون، والوحدات المسؤولة عن إدارة أنشطة المشروع ومتابعتها ودعمها. ومبلغ الـ ٢,٥ مليون دولار المقترح استرداده مقابل تكاليف الهياكل الأساسية الميدانية ذات الصلة المباشرة بالمشاريع التي تنفذها الـ UNODC ، على نحو ما سبق بيانه. وبالنظر إلى أن هاتين الفئتين من التكاليف التي تفرض لاسترداد تكاليف شتى، مباشرة وغير مباشرة، للمشاريع، فليس من الممكن اعتبارها إضافة إلى نسبة الـ ١٣ في المائة التي تمثل تكاليف دعم البرنامج.